العارضي يسأل وزير التجارة عن الزيادة المفتعلة في أسعار مواد البناء

تقدم النائب مساعد العارضي بسؤال برلماني لوزير التجارة والصناعة يستفسر فيه عما إذا كان هناك خطة لدى الوزارة لضبط «الزيادة المفتعلة» في أسعار مواد البناء، وما إذا تم إصدار مخالفات بهذا الشأن. كما سأل العارضي كذلك ما إذا كانت الأسعار ستعود لوضعها الطبيعي في المستقبل القريب، وما أسباب عدم فتح باب الاستيراد من مصادر أخرى للحديد.

الحمد: قرض لأصحاب البيوت سابقة التركيب لإعادة بنائها

رياض عواد

أعلن النائب أحمد الحمد عن تقدمه باقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (28 مكرراً هـ) إلى القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

ويقضي الاقتراح بمنح قرض إسكاني لأصحاب البيوت سابقة التركيب والتي خصصت للرعاية السكنية للمواطنين ومضت عليها فترة طويلة بحيث أصبحت متهالكة ولا تصلح للسكن، وذلك لتمكين صاحب البيت من إعادة بنائه.

ونص الاقتراح على ما يلي:

مادة1: تضاف مادة جديدة برقم (28 مكررا هـ) إلى القانون رقم 47 لسنة 93 المشار إليه ، نصها كما يلي:

يصرف القرض المشار إليه في المادة (28) من هذا القانون إلى مالكي وحائزي البيوت سابقة التركيب التي خصصت للأسر الكويتية كسكن خاص، ويخصص كامل القرض لأعمال هدم البيت وإعادة بنائه، ويكون القرض مصحوباً بضمان رهن عقاري على البيت موضوع القرض، ويصدر بشروط وقواعد وإجراءات منح القرض قرار من مجلس إدارة البنك.

ويكون لمستحقات البنك وفقاً لأحكام هذه المادة امتياز على أموال المقترض ويتم تحصيلها بالطرق ذاتها المقررة لتحصيل أموال الدولة، ولا يسقط قيد الرهن العقاري الذي يضمن القرض إذا لم يجدد خلال المدة المنصوص عليها في المادة (995) من القانون المدني.

مادة2: يلغى كل حكم يتعارض مع هذا القانون.

مادة3: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء –كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما

احمد الحمد

يلي: لما كانت البيوت سابقة التركيب التي خصصت للرعاية السكنية للمواطنين قد مضت عليها فترة طويلة بحيث أصبحت متهالكة ولا تصلح للسكن.

ورعاية لمالكيها وحائزيها أعد هذا الاقتراح بقانون لكي يمنح كل منهم قرضا إسكانيا بذات القيمة المحددة للقرض الإسكاني حاليا لتمكين مالكي البيت أو حائزين من إعادة بنائه.

واشترط النص المقترح الضوابط الآتية لمنح هذا القرض:

1 – أن يخصص القرض بالكامل لأعمال هدم البيت وإعادة بنائه:

2 – أن يكون منح القرض مصحوبا برهن عقاري على البيت موضوع القرض.

3 – أن يكون للبنك لتحصيل مستحقاته امتياز على أموال المقترض ويتم تحصيلها بذات الطرق المقررة لتحصيل أموال الدولة.

4 – ألا يسقط قيد الرهن الذي يضمن القرض إذا لم يجدد خلال المدة المنصوص عليها في المادة (995) من القانون المدني

الصالح يقترح إلغاء رسوم المواد الإنشائية وتثبيت الأسعار

خليل الصالح

أعلن النائب خليل الصالح عن تقدمه باقتراح برغبة في شأن إلغاء الرسوم كافة على المواد الانشائية ومنع تصدير مواد البناء وتثبيت أسعارها من أجل إعادة الاستقرار لسوق مواد البناء، جاء في مقدمته ما يلي:

لوحظ في الآونة الأخيرة ارتفاع أسعار مواد البناء الرئيسة بشكل غير مبرر ونقص المعروض منها ما يستدعي التدخل السريع من أجل إعادة الأمور إلى نصابها والتخفيف عن كاهل المواطن خصوصا مع توزيعات المناطق السكنية الجديدة وحاجة كثير من المواطنين إلى بناء منازلهم، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 – إلغاء جميع رسوم الجمارك وبقية الرسوم المستندية عن كل ما يتصل بالمواد الإنشائية من حديد وأسمنت وأخشاب وغيرها من المواد بهدف إعادة الاستقرار لسوق مواد البناء وخفض الأسعار.

2 – تكثيف جولات وحملات الفرق والأجهزة المعنية والمفتشين على الأسواق المحلية لضبط أسعار مواد البناء في السوق

3 – منع تصدير مواد البناء وتوسيع منافذ استيراد الحديد من دول عدة .

4 – إصدار قرار بتثبيت أسعار مواد البناء الرئيسة ومتابعة التزام الأسواق بالأسعار المحددة

الكندري: وقف تطبيق «كويت مسافر» ووضع حد للإجراءات التعسفية

د. عبد الكريم الكندري

قال النائب د. عبدالكريم الكندري لوزير الدفاع : مايقوم به الطيران المدني بتعقيد اجراءات سفر وعودة المواطنين وسوء خدمات التطبيقات المعدة لذلك كتطبيق "كويت مسافر" تسببت بكوارث مادية على المواطنين وتأخير وفوضى بالمطارات وانهاك للأسر فيجب وقف مايحصل من تخبط ووضع حد لهذه الاجراءات التعسفية

من جهة أخرى قال النائب د. عبدالكريم الكندري لوزير النفط: يجب انصاف المتقدمين من مهندسين جامعيين وحملة الدبلوم بالوظائف النفطية فلا يمكن لهذا القطاع أن يستمر بالتعاقد مع الأجانب في ظل وجود كوادر وطنية وعلى الوزارة قبول من اجتاز الاختبارات والنظر بملاحظات المتقدمين بشأن نسب النجاح وتغيير الشروط. وقال الكندري يتساءل البعض لماذا لاننتقل لبند استجواب الوزراء والسماح بعقد الجلسة دون صعود رئيس الحكومة للمنصة؟

الانتقال من استجواب الرئيس يعد قبولا بقرار تأجيل أي استجواب "مزمع" وهو ما سيستخدمه وزير الصحة وباقي الوزراء لتحصين أنفسهم كرئيسهم لأنها أصبحت سابقة، فمن حصن الخالد سيحصن الباقي.

الشاهين: ما أسباب تأخر الجرعة الثانية من أكسفورد وما فاعلية «كويت مسافر»؟

قال النائب أسامة الشاهين إنه توجه بسؤالين إلى وزير الصحة د. باسل الحمود في شأن تأخر وصول الجرعة الثانية من عقار (اكسفورد)، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي في شأن موقع (كويت مسافر).

وأوضح الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن السؤالين يتناولان موضوعين ثارت حولهما التساؤلات والشكاوى والشبهات من دون رد رسمي من الحكومة.

وبين أنه سأل وزير الصحة عن تأخر الجرعة الثانية من عقار (اكسفورد) رغم مرور الوقت المحدد لذلك، متسائلا عن أسباب التأخير.

وتساءل الشاهين عن عدم التعاقد المباشر واللجوء إلى وكيل محلي بشأن هذا العقار تحديدا وهل هذا الوكيل هو المتسبب بالتأخير وما أضرار ذلك على الواقع الصحي والوبائي في الكويت.

وأوضح أنه سأل وزير الدفاع كونه مسؤولاً عن الطيران المدني وعن موقع (كويت مسافر).

وبين أن هناك شكاوى عديدة ومتكررة من المواطنين العائدين للكويت من عدم فاعلية الموقع وإلزامهم بدفع رسوم إجراء فحص (البي سي آر) قبل ركوب الطائرة، وأن السعر الذي حددته وزارة الصحة هو الأعلى وليس الأدنى.

ورأى الشاهين أن هناك شبهة بأن هذا الموقع مصمم من الشركة ذاتها التي تقوم بجباية هذه الأموال، ما يشكل تضاربا في المصالح وغيابا للرقابة

اسامه الشاهين

من جهة أخرى وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا برلمانيا إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص، في شأن إنشاء مكتب للتفتيش والتدقيق.

ونص السؤال على ما يلي:

صدر قرار من مجلس الوزراء رقم (383) لسنة 2011 في شأن تكليف الجهات الحكومية بإنشاء مكتب التفتيش والتدقيق يتولى الإشراف والمتابعة على جميع الأعمال المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والتنسيق مع الجهات الرقابية المختلفة لضمان انضباطها وفق أحكام القانون ومقتضيات الحفاظ على المال العام وتحقيق المصلحة العامة، على أن يتولى أحد القياديين في هذه الجهات مسؤوليته، ويكون تحت الإشراف المباشر للوزير.

ولما كان إنشاء مكتب التفتيش والتدقيق في الجهات الحكومية وتفعيل مهامه يسهم كثيرا في الحد من التجاوزات الإدارية والمالية والالتزام بتطبيق القانون وعدم إهدار حقوق الموظفين الوظيفية والمالية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل أُنشئ وفُعّل مكتب التفتيش والتدقيق في مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالقرار الصادر بإنشاء هذه المكاتب، وبأسماء العاملين فيه، ومؤهلاتهم وخبراتهم الوظيفية والهيكل التنظيمي للمكتب، وإذا كانت الإجابة النفي، فيرجى بيان أسباب عدم الالتزام بقرار مجلس الوزراء المشار إليه في إنشاء وتفعيل هذه المكاتب.

2 – جميع التقارير والملاحظات التي سجلتها مكاتب التفتيش والتدقيق في المكتب منذ سنة 2020 حتى تاريخ ورود السؤال، وردود المكتب على هذه التقارير والملاحظات.

3 – هل أسهمت مكاتب التفتيش والتدقيق في المكتب بإعطاء الموظفين حقوقهم الوظيفية والمالية بما يؤدي إلى تقليل لجوء الموظفين إلى المحاكم لأخذ حقوقهم وذلك منذ سنة 2020 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع تزويدي ببيان مفصل بعدد المواضيع الوظيفية الصادرة من مكاتب التفتيش والتدقيق في هذا الشأن، مرفقا به جميع المستندات المتعلقة بها، وردود المكتب على هذه الملاحظات وأسباب عدم معالجتها

الصالح يقترح إلغاء شرط التسجيل في «كويت مسافر» وتسهيل إجراءات السفر

هشام الصالح

أعلن النائب د. هشام الصالح عن تقدمه باقتراح برغبة في مقدمته، إذا كانت النتائج الطبية التي تحققها بلادنا في مواجهة جائحة كورونا قد تمت بفضل جهود الطاقم الطبي والكوادر المساندة وحرص المواطنين والمقيمين على احترام الاشتراطات الصحية فإن قرارات مجلس الوزراء وتعليمات الجهات المعنية بتنفيذها يجب أن تكون مواكبة لهذا التطور الإيجابي وتحاط بما يكفي من الدقة والدراسة لتفادي كل ارتباك أو زيادة في معاناة المتضررين من تداعيات الجائحة من دون التفريط في الشروط والاحترازات الوقائية.

ورأى الصالح أن اشتراط التسجيل في تطبيق (كويت – مسافر) لا يساهم في تسهيل إجراءات المغادرين ووصول القادمين بقدر ما يتسبب لهم في ارتباك وأضرار مادية ومعنوية بالغة ويؤدي إلى الخلل في انسيابية حركة المغادرة والوصول بالمطار وما يترتب عن ذلك من مخاطر على صحة المسافرين ومعاناة لأسرهم.

وحيث إن التطبيق كان سببا في منع عودة الكويتيين إلى بلادهم وتخلفهم عن ركوب الطائرات وتكبدهم خسائر مادية وأضراره معنوية ولهذا فإنني أتقدم بهذا الاقتراح برغبة التالي :

"إلغاء اشتراط التسجيل في تطبيق (ويت – مسافر) ضمن ضوابط السفر المعتمدة وتسهيل إجراءات السفر وضمان الوقاية اللازمة والطمأنينة للمسافرين وأسرهم وليس العكس أسوة بنظم السفر في دول العالم

الحويلة يقترح إلغاء قرار منع سفر المواطنين غير المحصنين

محمد الحويلة

أعلن النائب د محمد الحويلة عن تقدمه باقتراح برغبة بإلغاء قرار منع المواطنين غير المحصنين من السفر، والسماح لهم وأقربائهم من الدرجة الأولى والعمالة المنزلية المرافقة بالسفر والعودة مع التزامهم بالاشتراطات الصحية.

ونص الاقتراح على ما يلي:

إن قرار منع المواطنين ومرافقيهم من أقرباء الدرجة الأولى والعمالة المنزلية المرافقة لهم من السفر ما لم يكن قد حصن من الإصابة بفيروس كورونا عن طريق تلقيه اللقاح يعد قمع للحريات ومساومة على حرية التنقل وفرض تطعيم إجباري على الموطنين.

فالحرية الشخصية مكفولة كما نص على ذلك الدستور في المادة 31 منه على " لا يجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون". ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة الحاطة بالكرامة. إننا مع تشجيع المواطنين على التطعيم وزيادة الحملات التي تشجع على ذلك ولكن ضد الاجبار عليه ولا يجب القبول بمثل هذه القرارات المقيدة للحريات والتي تعتبر مخالفة للدستور.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي : إلغاء قرار منع المواطنين غير المحصنين من السفر والسماح لهم وأقربائهم من الدرجة الأولى والعمالة المنزلية المرافقة لهم بالسفر والعودة للكويت دون وضع شروط التطعيم عليهم مع التزامهم بالاشتراطات الصحية الموضوعة

الطريجي: تخلي البعض عن العناد السياسي أقر مكافأة الصفوف الأمامية

عبدالله الطريجي

طالب النائب الدكتور عبدالله الطريجي الحكومة باستعجال صرف مكافأة الصفوف الأمامية، مشيرا إلى أن تخلي البعض عما أسماه العناد السياسي، الذي عرّض مصالح الوطن والمواطنين إلى الضرر، أقر مكافآت الصفوف الأمامية.

وأعرب عن أمله في أن تكون الأولوية في صرف المكافآت لذوي الشهداء الذين توفاهم الله وهم يواجهون الوباء.

استغرقت 370 ساعة منذ افتتاح الفصل التشريعي الـ16

العتيبي: اللجان البرلمانية أنجزت 233 تقريراً خلال 208 اجتماعات

أكد رئيس قسم التقارير والمتابعة بإدارة الدعم الاستشاري والمتابعة فيصل العتيبي أن اللجان البرلمانية عقدت 208 اجتماعات منذ بداية الفصل التشريعي السادس عشر الحالي، واستغرقت 370 ساعة، أنجزت خلالها 233 تقريرا.

وقال العتيبي في برنامج نبض اللجان الذي يبث على تلفزيون المجلس مساء يوم السبت من كل أسبوع إن من أهم اختصاصات قسم التقارير والمتابعة بإعداد التقارير الشهرية والدورية عن كل دور انعقاد، بالإضافة إلى إصدار التقارير الفصلية التي تصدر عن الفصل التشريعي كاملا.

وأضاف العتيبي أن قسم التقارير والمتابعة يقوم بمراجعة التقارير الختامية للجان البرلمانية بشقيها الدائمة والمؤقتة.

ولفت إلى أنه يتم إعداد التقارير الشهرية بعد مراجعتها في الكشوفات المسجلة لدى قسم التقارير والمتابعة ومراجعة البيانات الشهرية التي تقدمها اللجان الدائمة والمؤقتة.

وبين أن إعداد التقرير الشهري يستغرق من 5 أيام إلى 7 أيام، فيما يستغرق إعداد التقرير الدوري من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع، كما يستغرق إعداد التقارير الفصلية من ثلاثة أسابيع إلى شهر.

وذكر العتيبي إن أهم البيانات التي تقدمها هذه التقارير هي الموضوعات المدرجة على جدول أعمال اللجنة وكذلك الموضوعات التي تم إنجازها بالإضافة إلى عدد اجتماعاتها وعدد ساعات هذه الاجتماعات وعدد التقارير التي أنجزتها.

ولفت إلى أن هذه التقارير تسهم في زيادة معرفة النواب والباحثين في الشأن البرلماني من حيث معرفة ماهية الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وإنجازات اللجان.

وبين العتيبي انه خلال دور الانعقاد العادي يصدر من خمسة إلى ستة تقارير شهرية بالإضافة إلى التقرير الدوري عن الدور كاملا.

وذكر إن من اهم اللجان التي تقوم بإعداد التقارير وإنجاز المواضيع على جدول أعمالها لجان التشريعية والقانونية والميزانيات والحساب الختامي والمالية والاقتصادية والتعليمية والصحية.

وذكر إن عدد المراسيم المدرجة على جدول أعمال اللجان بلغ أربعة مراسيم و218 مشروعا بقانون مقدمة من الحكومة، و 479 اقتراحا بقانون و314 اقتراحا برغبة.

فيصل العتيبي

وأضاف إن هناك موضوعات أخرى مدرجة على جداول أعمال اللجان بلغت 173 موضوعا تنوعت ما بين تكليفات المجلس للجان لدراسة وبحث والتحقيق في بعض الموضوعات وكذلك تقارير ديوان المحاسبة ورفع الحصانة النيابية عن بعض النواب، بالإضافة إلى 253 شكوى وعريضة.

وقال إنه تم إنجاز 4 مشاريع بقوانين و186 اقتراحا بقانون و131 اقتراحا برغبة، و12 موضوعا آخر، بالإضافة إلى 30 شكوى تم إنجازها.

وبين أن عدد الاجتماعات في الفترة من 15 ديسمبر وهو يوم افتتاح الفصل التشريعي السادس عشر إلى 30 أبريل 208 اجتماعات استغرقت 370 ساعة أنجزت خلالها اللجان 233 تقريرا.

وذكر إن القسم بدأ بتدشين نظام متابعة أعمال اللجان إلكترونيا وذلك بالتعاون مع الدعم الفني.

وكشف العتيبي عن أن هذا النظام يعمل على الدورة المستندية الكاملة لقسم التقارير والمتابعة بنظام إلكتروني كامل منذ بداية الموضوع وإحالته للجنة المختصة ومن ثم إنجازه وإدراجه في جدول أعمال المجلس للتصويت عليه حتى نشره في الجريدة الرسمية، الأمر الذي يساهم في أرشفة الموضوعات كافة بدورتها المستندية كاملة.

وتوجه العتيبي بالشكر إلى "كل العاملين في إدارة الدعم الاستشاري والمتابعة على الجهود التي يبذلونها وعلى رأسهم الأمين العام عادل اللوغاني والأمين العام المساعد لقطاع اللجان أحلام القلاف على مايقدمونه لنا من دعم"

العتيبي يقترح مضاعفة الحد الأقصى لمستفيدي «عافية»

أعلن النائب خالد العتيبي عن تقدمه باقتراح برغبة لمضاعفة الحد الأقصى لمستفيدي قانون عافية لبعض الفئات، جاء في مقدمته ما يلي:

تعاني بعض الفئات المستفيدة من قانون التأمين الصحي للمتقاعدين (عافية) وعلى رأسها مرضى الأمراض المزمنة من أصحاب الإعاقات والمصابين بالسرطان والأورام من مشكلة الحد الأقصى السنوي لمنفعة العلاج في العيادات الخارجية والعيادات التخصصية أو ما يعرف بـ"الليمت".

وكذلك الأمر مع منفعة الاقامة داخل المستشفى أو الحد الأقصى لعدد جلسات العلاج الطبيعي، الأمر الذي يجبرهم على الانتظار حتى دخول السنة الجديدة انتظارا لبدء الحد من جديد ومن ثم مراجعة الطبيب ما يسبب لهم مشاكل صحية ويعرض برنامج علاجهم للخطر بسبب تأخر العلاج، وعليه أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

مضاعفة الحد الأقصى للفئات التالية: مصابي الأمراض المزمنة من أصحاب الإعاقات الحركية، وكذلك المصابين بالسرطان والأورام بأنواعها على أن يشمل هذا القرار منفعة العلاج في العيادات الخارجية والعيادات التخصصية .

خالد العتيبي